S/RES/1352 (2001)

Distr.: General 1 June 2001



القرار ۱۳۵۲ (۲۰۰۱)

الـذي اتخـذه مجلـس الأمـن في جلسـته ٤٣٢٤ المعقـودة في ١ حزيـران/يونيــه ٢٠٠١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة ذات الصلة، يما في ذلك قراراته ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريـل ١٩٩٥، و ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسـمبر ١٩٩٩ و ١٣٣٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

واقتناعا هنه بضرورة تلبية الاحتياجات المدنية للشعب العراقي، باعتبار ذلك تدبيرا مؤقتا، إلى أن يسمح للمجلس وفاء حكومة العراق بالقرارات ذات الصلة، لا سيما القراران مؤقتا، إلى أن يسمح للمجلس وفاء حكومة العراق بالقرارات ذات الصلة، لا سيما القرارات مرى ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ و ١٢٨٤ (١٩٩٩)، باتخاذ إجراءات أخرى فيما يتعلق بأشكال الحظر المشار إليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، وفقا لأحكام تلك القرارات،

وإذ يشير إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق والمؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ (S/1996/356)،

وتصميما منه على تحسين الحالة الإنسانية في العراق،

وإذيؤ كد مجددا التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة العراق وسلامته الإقليمية،

وإذ يتصرف بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

۱ - یقرر تمدید العمل بأحکام القرار ۱۳۳۰ (۲۰۰۰) حتی ۳ تموز/یولیه ۲۰۰۱؛

٢ - يعوب عن اعتزامه النظر في ترتيبات جديدة لبيع أو توريد السلع والمنتجات إلى العراق، ولتيسير التجارة المدنية والتعاون الاقتصادي مع العراق في القطاعات المدنية، على أساس المبادئ التالية:

- (أ) أن تحسِّن هذه الترتيبات الجديدة إلى حد بعيد تدفق السلع والمنتجات إلى العراق، بخلاف السلع والمنتجات المشار إليها في الفترة ٢٤ من القرار ٢٨٧ (١٩٩١)، رهنا باستعراض اللجنة المنشأة بموجب القرار ٢٦٦ (١٩٩٠) للبيع أو التوريد المزمعين للعراق لما سيدرج من سلع ومنتجات في قائمة لاستعراض السلع يعدها المجلس؟
- (ب) أن تحسِّن هذه الترتيبات الجديدة الضوابط المفروضة لمنع بيع أو توريد الأصناف المحظورة أو غير المسموح بها من قِبَل المجلس، ضمن الفئات المذكورة في الفقرة ٢ (أ) أعلاه، ولمنع تدفق عائدات صادرات النفط والمنتجات النفطية العراقية إلى العراق حارج حساب الضمان المنشأ عملا بالفقرة ٧ من القرار ٩٨٦ (٩٩٥)؛ ويعرب أيضا عن اعتزامه اعتماد وتنفيذ هذه الترتيبات الجديدة، والأحكام المتعلقة بمسائل مختلفة ذات صلة قيد المناقشة في المجلس، لفترة ٩٩٠ يوما تبدأ في الساعة ١٠/٠٠ يوم ٤ تموز/يوليه ٢٠٠١؛

٣ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد النظر.

01-39371